الرجعية الفكرية

وكيف تنظم الدعوة لاحيائها فى مصر

ندعو الى حرية الفكر ، وندعو اليها بحرارة ويقين . وإذا أراد خصومنا أن نعرف لهم ماهى حرية الفكر ، فاننا لا نتلكأ فى أن نقول انها التحرر من التقاليد مصروفة الى كل شىء ثبت مع الزمان وتناقلته الاجيال فأكسبه مر الايام وتطاول الاحقاب صفات الثبات والجمود ، وألبسته المشاعر ثوبا من القداسة باليا ، أو رقعته الجدليات الممضة ، والفرضيات الساقطة، بما يرأب شيئا من ثقوب البلى التى أكلت ظاهره وكادت تشف عن خافيه .

واذا لم يرضهم هذا التعريف فانا نقول لهم إن حرية الفكر هى الحياة ، وجمود الفكر هو الموت والفناء، فاذا لم يرضوا عن هذين القولين فانا نقول لهم إننا ندعو الى الحرية الفكرية قانعين بأنها الطابع الثابت للانسان باعتباره انسانا يعرف مقدار نفسه ويدرك مقدار ما له من قيمة أزاء الكائنات التى تحف به . وان الجمود والرجعية طابع العجماوات والسوائم التى يتغير من حولها الزمان وهى ثابتة على صورة من الغريزة واحدة ، حتى يدركها الموت ، فلا تترك من ورائها الا رمة بالية ، وهيكلا عظمياً أجوفا لا ينقصه الا الرقوق ليصبح طبلا ، أشبه بالطبل الذى فزع منه ثعلب يبدبا الفيلسوف

على انى لا أدرى كيف أذهب مع هؤلاء الداعين الى الرجعية الفكرية مذهب من يريد أن يناقشهم بالدليل والبرهان ، ويقرع لهم الحجة بالحجة ، ويضرب لهم البينة بالبينة، وجل سلاحهم القول بان للحكومة دينا تدين به، وان هذا الدين يجب أن يحمى. وممن يحمى ؟ لا ندرى .

كذلك لست أعرف من بين هؤلاء الذين يقولون بأن الدين الرسمى فى خطر وان الأباحية (على مايقولون) كادت تقضي عليه وأنه فى حاجة الى حماية السلطة الحكومية، من هو على علم بمفترقات الطرق الفكرية التى سالت فيها تيارات الفكر الحديث ، حتى نكون اذا مضينا فى مناقشته على بينة من أمره وأمرنا . ليس فيهم على ما أعتقد من يستطيع الادعاء بأنه يدرك الفرق بين العلم وبين الفلسفة والادب ، ومع هذا الجهل المطبق يدعون أنهم يدافعون عن الدين . ولو أردت أن تعرف منهم ماهو الدين مقيساً بالعلم ، لما رفع أحدهم فى وجهك بعقيرة البيان ، بل استخفى وراء القول بان الدين الرسمى يجب أن يحمى ، وان الدين الرسمى هو دين الاسلام .

نؤمن بأن الدين الرسمي هو الأسلام ، ولا إله إلا الله ومحمد رسول الله . ولكن ألا يخجل الداعون الى هذه الرجعية الفكرية من نفس دعواهم ؟ ألا يخجلون من أن القول بأن الدين الرسمي ، دين الله ودين الملة المحمدية ، لامحالةمهزوم فى مناقشة يثيرها عزمى ورشيد رضا ؟ أأصبح الدين من الوهن والخور بحيث يخشى عليه من مناقشة يحاول فيها عزمى إثبات صحة رأيه فى مساواة المرأة بالرجل فى مرافق الحياة ؟ وضد من يريد هؤلاء أن تحمى الحكومة برجلها وسلاحها وسلطانها الدين ؟ أمن فرد واحد صاح صيحة بمبدأ يخالف التقاليد ؟

واذا كان الأمر كذلك فانا نسائلهم :

(١) من ذا الذى يحمى الدين من الحكومة المصرية وقد نصت على حبس السارق ولم تأخذ بقاعدة قطع يده ؟

(٢) من ذا الذى يحمى الدين من الحكومة المصرية وقد طبقت قانون نابليون فى الجنايات بدلا من قانون السن بالسن والعين بالعين .

(٣) من ذا الذى يحمى الدين من الحكومة المصرية وقد قيدت سن زواج الفتيات والدين يبيح سن الزواج ولا يحدده

(٤) من ذا الذى يحمى الدين من الحكومة المصرية وقد أخذت بمبدإ الكشف الطبى على مدعيات الحمل ليقرر العلم كذبهن أو صدقهم بدلا من أن يدعين الحمل الى سن اليأس وقد أباحته المذاهب المقدسة

(٥) من ذا الذى يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد اباحت قتل المسلم فى رجل من اهل الكتاب ؟

(٦) من ذا الذى يحمى الدين من الحكومة المصرية وقد جعلت الطلقات الثلاث طلقة واحدة وكان الشرع (عليه العفاء) لايجيز بعدها عودة الزوجية الا بمحلل

ألا فليجيبوا !!!

أليست الحكومة صاحبة الدين الرسمى وحامية ذماره والناضحة عن حياضه، هى التي اعتدت عليه هذه الاعتداءات الكبيرة ؟ أليس هذا هو الدين الرسمى للحكومة التى عطلت الكثير من أحكامه مستعيضه عنها باحكام قانون نابليون ، حتى لقد تطرفت فى ذلك الى ابعد الحدود، فاباحت البغاء وحمت الباغيات رخصاً رسمية ، ثم لم ترجم الزانى ولا الزانية ؟

ياعاجبا ! أظن أنه لا يجدر بان يحمى الدين من أباحية هذه الحكومة الا سمو الأمير عمر طوسون والشيخ رشيد رضا .

كنا نود أن لانفتح مثل هذا الباب وان نوصده ونشد من ورائه ألف رتاج، لولا أن يداً قوية شدت المزاليج القديمة فافلتت منها روائح الماضى البعيد، روائح ذبيحة النصرانى وهل يجوز أن يأكل منها المسلم، و بطلها المرحوم الشيخ محمد عبده، كما كان ضحيتها - بطلها اذ نصر الفكر الحديث، وضحيتها اذ تالبت عليه القوات التى يريد اليوم أن يؤلبها ضد الأحرار سمو الأمير عمر طوسون، الذى نبيح لأنفسنا أن نناقشه الحساب على مانشر وعلى مادعى اليه علنا، مادام قد تنازل سموه وسمح لاسمه الكريم أن ينشر فى ذيل مقال فى صحيفة عامة.

غير أن أمنيتنا لم تتحقق وأخذت بوادر القلائل الفكرية تلوح من وراء السكون الظاهرى مادام قد نفخ فيها فم (أمير) نجل فى الامارة، ونجل فيه صلته بالجالس على عرش مصر، وفرض علينا أن لا نمد بطرفنا إلى جلالة تلك الذات الا خشعاً مقنعى الرؤوس، فان لمصر علينا حقاً ولعرشها فى عنقنا أمانه، نكون خائنين إذا لم نؤدها كاملة

ولكن سمو الأمير عمر طوسون قد تنازل فزاحم الصحفيين فى أعمدة الصحف وأخذ يدافعهم فيها بالمنكب والذراع، فلا لوم علينا إذن اذا نحن استبحنا مناقشته مناقشة الصحفيين مادام سموه قد فضل هذه الديمقراطية على أرستوقراطية الامارة.

المحصل أن سمو الأمير عمر طوسون كتب إلى صحيفة الاهرام رسالة مطبوعة نشرت تحت امضائه الشخصى، لاتحت امضاء باشمعاون الدائرة كما هى العادة، موجهة إلى صاحب المعالى وزير المعارف جاء فيها :

حضرة صاحب المعالى بهى الدين بركات بك وزير المعارف

« كتب الينا رهط كبير ينيفون عن المائتين من أهالى الفيوم بينهم علماء ومحامون أهليون وشرعيون وعمد وأعيان وتجار وكثيرون من الموظفين ونظار المدارس الاميرية ومعلميها يطلبون الينا أن نرفع صوتنا لايقاف تيار الالحاد فى الدين والخروج عن حدوده بمناسبة المناظره التى وقعت فى كلية الحقوق بين الاستاذين محمود عزمى أفندى والسيد رشيد رضا فى مسألة مساواة المرأة بالرجل وما كتب عن هذه المناظرة فى جريدة الاهرام الغراء بتاريخ ٩ يناير سنة ٩٣٠ بقلم أحد محرريها أحمد الصاوى أفندى

ولما كانت وزارة المعارف هى المهيمنة على الجامعة المصرية وما يجرى فيها، فانا نلفت نظر معاليكم الى أن ترك الحبل على الغارب للمتناظرين واعطاء الحرية المطلقة للمحاضرين وخصوصا فى بلد حديث عهد بالنشوة العلمية كالقطر المصرى دون ان

يراعى فى ذلك الشعور الدينى وما يجب من الحرمة للمعتقدات مما يلقى فى روع الأمة سوء الاعتقاد فى الحكومة وانها ترضى الخروج على الدين والاستهتار بنصوصه

« وبما ان الدين الرسمى لمصر الذى نص عليه الدستور هو الدين الاسلامى فيجب ان يكون لهذا النص معناه والا يكون كلاما بغير مدلول . واذا كان الامر كذلك فكيف يسوغ الجدل فى نصوص الاسلام القطعية كمسألة نقص حظ المرأة فى الميراث عن الرجل فى معهد تهيمن عليه حكومة مصر الاسلامية

« على ان المرأة المسلمة لاترى حظها فى الميراث قليلا بالنسبة لحظ الرجل الذى جعلت الشريعة الاسلامية عليه مغارم كثيرة بجانب هذا الحظ اعفيت النساء منها ولم نسمع لا فى القديم ولا فى الحديث من النساء المسلمات شكوى من ذلك . وقد ابدت الزعيمة المصرية السيدة هدى هانم شعراوى هذا بصفتها رئيسة جمعية الاتحاد النسوى عندما طلب منها حضرة سلامه افندى موسى ان تجعل فى عداد حقوق المرأة المصرية التى تعمل جمعيتها على المطالبة بها مساواتها بالرجل فى الميراث فما كان من السيدة الا ان ردت عليه رداً مفحما أبانت له فيه بالادلة والبراهين ان نصيب المرأة المسلمة فى الميراث يجعلها اكثر حظاً من اختها الغربية

« فهل يصح بعد ذلك ان يقول بعض الرجال منا انها لها الحق فى مساواة الرجل فى الميراث وفى كل شىء ولا يبالى بما فى ذلك من مخالفة لنصوص الدين الاسلامى الحنيف فضلا عن عاداتنا واخلاقنا ومميزاتنا القومية.....الى آخر ماجاء بكتاب سمو الامير الجليل

ولقد رد معالى وزير المعارف على سموه بكتاب آخر نثبته هنا بحروفه :

حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون

تشرفت بكتاب سموكم المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ خاصا بالمناظرة التى التقيت بكلية الحقوق فى مسألة مساواة المرأة بالرجل وما كتب عنها فى جريدة الاهرام بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٠

وانى أشكر لسموكم ما تبدونه دائما من الغيرة على شؤون الدين وسافحص هذا الأمر بالعناية الواجبة لاجراء ما يتفق وقوانين البلاد والمحافظة على حرمة الدين الكريم

وتفضلوا ياصاحب السمو بقبول اسمى عبارات الاجلال والاحترام »

وزير المعارف

محمد بهى الدين بركات

والذى نعجب له فى هذا الأمر كله على تفاهته أن الامراء فى عصر النهضة الاروبية قد حوا حرية الفكر ، حتى أن « لوثر » لم يحمه من سطوة الكنيسة الرومانية الا أمير ألمانى ، اعلن الحرب على البابوية ، ولو لاه لما قام لحركة الاصلاح الدينى قائمة . ثم نجد فى مصر أن أميراً خطير القدر عالى المقام يكون داعية ضد هذه الحرية الفكرية ، مصبوبة فى أشد قوالبها تواضعا ، اذ تحاول التعديل الفكرى من ناحية الاصلاح الاجتماعى .

على أننا لا نبيح لأنفسنا ان نناقش الأمير مناقشة الصحفى للصحفي ، بل نكتفى بأن نذكره بمقاطيع من الماضى القريب لعلنا نستطيع أن نخفف بذلك من حدته التى ظهر بها كما يظهر الصحفيون أمثالنا على صفحات الجرائد .

يعلم سمو الأمير الجليل أن محاكم التفتيش (رحمها الله ورحم زمانها) لم تتكون إلا تحت تأثير شعور قام يتنزى فى رأس أمير . فان القرن الرابع الميلادى كان آخر عهد الكنيسة بالاضطهاد من السلطات الوثنية . فلما أمنت الكنيسة شر الاضطهاد أخذت هي بذاتها تضطهد اعداءها . ومن هم أعداؤها ؟ ثم الاراطقة أو الهراطقة ياسمو الأمير . حتى اذا تمخض الزمان عن بداءة القرن العاشر الميلادى وهو القرن الذى اعتقدت فيه الكنيسة اعتقاداً مقدسا أنه آخر الدنيا ، وأول العهد بالآخرة ، زاد اضطهاد الكنيسة للهراطقة ، أحرار الفكر ، ووضعت الكنيسة نظاما تحاكم به أعداؤها . فاذا صدرت ضدهم الاحكام ، سلموا الى السلطات الزمانية لتنفذ فيهم مشيئة الكنيسة ، لا مشيئة الله يا سمو الأمير . فكانت القاعدة أن يحرقوا احياء من غير أن تراق منهم قطرة من دم ، شفقة بهم ورحمة !!!

وجاء عصر الامبراطور فردريك الأول وتبعه فردريك الثانى والبابا أنوسان الثالث فزادت اضطهاداتهم وقسوتهم ثم عضد غريغورى التاسع فكرة التفتيش وعهد بها الى الآباء الدومنيكيين . ولقد كان من اسس هذا النظام أن يحضر المتهم للمحاكمة من غير ان يعرف التهمة ليحاكم سريا ومن غير أن يعطى فرصة الدفاع عن نفسه. ولم يقع المؤرخون ياسيدى الأمير حتى اليوم على قضية واحدة من القضايا التى نظرتها محاكم التفتيش حكم فيها بالبراءة على اطلاق القول. هذا النظام ياسيدى الامير قد ألغى الآن ولم يبق له من أثر بعد أن رفع تمثال الحرية على شواطىء أمريكا مشعال النور مستقبلا أمواج بحر الظلمات .

لقد كفلت الدساتير للافراد ياسيدى الامير حرية الفكر والقول والنشر . وأظن

أن رد معالى وزير المعارف على سموكم فيه شيء من ذلك . ولو أنك استشرتنى ياسيدى الامير قبل أن تنشر رد معاليه على سموكم، لاشرت عليك بالاقلاع عن نشره. لانه فى الحقيقة يريد أن يقول إن قوانين البلاد لا تسمح بمثل ماتريد سموك ولكن أدب معاليه اضطره لان يسوق المعنى فى قالب يصح أن يخاطب به وزراء الدولة امراءها .

ياسيدى الأمير نحن فى القرن العشرين . وبالامس كاد لورد كرومر أن يفتش قصر عابدين بجنوده المسلحة،لما علم بأن سمو الخديو السابق حاول أن يكيد لمن يدعى ليون فهمى !!!

ياسيدى الامير . نحن نتلقى الثقافة الحديثة . وفى مصر . فاذا ذكرت ذلك ياسيدى الأمير حمدنا السرى وتمثلنا بقول القائل

وألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالاياب المسافر

اسماعيل مظهر